

Distr.: General
24 August 2012
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات
حقوق الإنسان والتقارير المقدمة
من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣٠ ويغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢. ولقد كانت سنة تميزت بالوعود والتغيير في ميانمار. فبناء على جهودها الأولية المبذولة في النصف الأول من عام ٢٠١١، اتخذت الحكومة المدنية الجديدة، بقيادة الرئيس ثين سين، تدابير إصلاحية هامة وكبيرة لتوطيد الديمقراطية من خلال بناء المؤسسات الجديدة؛ وسن قوانين جديدة في إطار الجلسات التي يعقدها فعلياً البرلمان الوطني والجمعيات الإقليمية؛ والتواصل مع مختلف المجموعات العرقية لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية من خلال عملية تشاور شاملة للجميع، وتشجيع العودة الطوعية للمشردين وإعادة توطينهم؛ والإفراج عن أعداد كبيرة من السجناء السياسيين، بمن فيهم بعض من أبرز الشخصيات؛ واتخاذ تدابير للاضطلاع بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى

* A/67/150



210912 210912 12-47223 (A)



تحويل الاقتصاد الذي يتسم بدرجة كبيرة من المركزية إلى اقتصاد يزداد توجهها نحو السوق ويكون مفتوحا أمام الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية. وقد أدى تغير البيئة السياسية، في أعقاب الاجتماع المعقود بين الرئيس ثين سين و داو أونغ سان سو كي في آب/أغسطس ٢٠١١، إلى مراجعة قوانين الانتخابات، مما سمح للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية باستئناف نشاطها الانتخابي بعد انقطاع دام ما يزيد عن ٢٠ عاما وبالفوز بصورة مقنعة بـ ٤٣ مقعدا من أصل ٤٥ في الانتخابات الفرعية التي أجريت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. كما شهد العام الماضي تغيرا هاما في إطار التعاون القائم بين ميانمار والمجتمع الدولي. واتفقت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أن تستضيف ميانمار مؤتمر القمة الذي ستعقده الرابطة في عام ٢٠١٤. وفي الفترة نفسها، أدى استئناف علاقات التعاون الثنائية الرفيعة المستوى بين ميانمار والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول المهتمة الأخرى إلى حدوث تحولات هامة في سياساتها، بما في ذلك استعراض الجزاءات التي تفرضها على ميانمار أو تعليقها أو رفعها. أما فيما يتعلق بالأمم المتحدة، فقد حدث توسع جديد في العلاقات أتاح العمل على تطبيع البرامج الخاضعة لقيود وتعزيز التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة دعما للتنمية السياسية والاجتماعية الاقتصادية الشاملة في البلد وتلبية للاحتياجات الإنسانية. وقد زرت ميانمار في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٢، وكانت تلك الزيارة زيارتي الثالثة إلى البلد كأمين عام للأمم المتحدة.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته مع حكومة وشعب ميانمار بشأن حالة حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية والتنمية وعملية المصالحة الوطنية؛ وأن يعرض على الحكومة تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد؛ وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويغطي التقرير الفترة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد صدر تقريران مستقلان عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (A/66/365) وفي آذار/مارس ٢٠١٢ (A/HRC/19/67).

٢ - وأسوة بالسنوات السابقة، ونظرا للطابع المعقد والمتعدد الأبعاد للحالة في ميانمار، عملت، جنبا إلى جنب مع مستشاري، على إشراك سلطات ميانمار وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين إشراكا مستمرا في إحراز تقدم تحقيقا لما يلي: (أ) الإفراج عن السجناء

السياسيين؛ و (ب) إجراء حوار واسع القاعدة بين الحكومة وجميع الأطراف ذات الصلة في عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك الأطراف الممثلة في البرلمان والأطراف خارج البرلمان؛ و (ج)هيئة ظروف مؤاتية لكفالة عملية انتخابية وسياسية شاملة للجميع وذات مصداقية؛ و (د) تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية من خلال تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة وميانمار؛ و (هـ) إتباع نمط منظم للعمل والتعاون بين ميانمار والأمم المتحدة في سياق عملية المساعي الحميدة. وفي تقديري، إن ما أحرزته حكومة ميانمار من تقدم واتخذته من خطوات في كل من هذه المجالات خلال العام الماضي استجاب للعديد من الشواغل الطويلة الأمد لأصحاب المصلحة المحليين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٣ - وفي سياق سعينا إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه والمساهمة في عملية الإصلاح التي شرع فيها البلد، زار مستشاري الخاص ميانمار، بناء على دعوة من حكومتها، في أربع مناسبات: تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ونيسان/أبريل - أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢. وقبل الزيارة التي أجريتها إلى ميانمار في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٢، اجتمعت بالرئيس ثين سين في بالي، إندونيسيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على هامش مؤتمر القمة الرابع المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت مجموعة أصدقاء الأمين العام اجتماعين بشأن ميانمار. أما الاجتماع الأول، فانعقد على المستوى الوزاري في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على هامش الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وانعقد الاجتماع الثاني في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في نيويورك قبل الزيارة التي قمتُ بها إلى ميانمار. وقدم مستشاري الخاص إحاطات إلى رئيس الجمعية العامة، فضلا عن مجلس الأمن، في إطار اجتماعات غير رسمية عقدت في ثلاث مناسبات: ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ١١ نيسان/أبريل و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقدمت الإحاطات في ضوء التطورات الهامة الحاصلة في أعقاب الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وفي سياق الانتخابات الفرعية التي أجريت في ١ نيسان/أبريل. وتجدر الإشارة إلى أني قدمت أيضا إحاطة إلى الدول الأعضاء خلال الجمعية العامة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢. وقدمت إحاطة أخرى في أعقاب الزيارة التي أجراها مستشاري الخاص إلى ميانمار في الفترة من ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث أطلع الأعضاء على آخر التطورات الحاصلة في ولاية راخين وعلى خطة بناء السلام التي مثلت دعامة البعثة التي اضطلع بها متابعة لزيارتي الثالثة إلى البلد. وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز تبادل للآراء يكون أكثر انفتاحا وبناء قدر أكبر من الثقة بين ميانمار والمجتمع الدولي خلال مرحلة من التقلب الشديد، يسرّ مستشاري الخاص أول اجتماع غير رسمي استضافته جمعية آسيا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ شارك فيه

وزير الخارجية، وونا ماونغ لوين، وعضوان من اللجنة الاستشارية التابعة للرئيس ثين سين ومسؤولون من دول أعضاء مهتمة.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - الانتخابات الفرعية

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة ميانمار، بقيادة الرئيس ثين سين، المضي قدماً في إصلاحاتها الديمقراطية واتخذت تدابير لبناء وتطوير مؤسسات سياسية شاملة للجميع. وعزز الحوار بين الحكومة وداو أونغ سان سو كي وشمل اجتماعات هامة لبناء الثقة عقدت بينها وبين الرئيس ثين سين في آب/أغسطس ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢. وواصلت مختلف الأحزاب العرقية، من قبيل حزب قوميات شان الديمقراطي، عقد مناقشات منتظمة مع الرئيس بشأن العمل الإنمائي في مناطقها. وأعلنت الحكومة أيضاً عن الإفراج التدريجي عن السجناء السياسيين وأجرت انتخابات فرعية ذات مصداقية شاركت فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي جميع أنحاء البلد، أبرمت ١٠ اتفاقات لوقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات العرقية المسلحة. ونفذت الحكومة أيضاً مجموعة من التدابير الإصلاحية (انظر الفقرات ١١-١٧ أدناه) الرامية إلى تعزيز الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية.

٥ - ونتيجة لمراجعة قانون الانتخابات، قررت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي تترجمها داو أونغ سان سو كي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إعادة تسجيل نفسها كحزب سياسي بهدف المشاركة في العملية الانتخابية. وتجدد الإشارة إلى أن مقاطعة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لعملية الاقتراع التي جرت في عام ٢٠١٠ مثلت عاملاً رئيسياً في تقويض مصداقية تلك الانتخابات وشرعيتها. وشكل قرار داو أونغ سان سو كي بالمشاركة في الانتخابات الفرعية التي أجريت في نيسان/أبريل أول محاولة تقوم بها للفوز بمنصب عن طريق الانتخابات في إطار النظام السياسي الجديد. وجاء قرار الرابطة الوطنية نتيجة اعتماد التعديلات الرئيسية الثلاثة لقوانين الانتخابات في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وإقرار الحكومة العلني في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بـ "مشروعية" فوز الرابطة الوطنية في انتخابات عام ١٩٩٠. وتمثلت التعديلات الثلاثة فيما يلي: (أ) إلغاء الحكم القاضي بعدم الجواز لأي شخص كان قد سجن أن يكون عضواً في حزب سياسي؛ (ب) الاستعاضة عن اشتراط موافقة جميع الأحزاب على "الحفاظ على" دستور عام ٢٠٠٨ باشتراط موافقتها على "احترام" دستور عام ٢٠٠٨؛ (ج) إلغاء شرط أن يتنافس حزب ما على ثلاثة مقاعد خلال الانتخابات العامة للحفاظ على تسجيله والسماح بتسجيل أي حزب يتنافس في ثلاث دوائر انتخابية في الانتخابات الفرعية.

٦ - ومقارنة بانتخابات عام ٢٠١٠، شهدت الانتخابات الفرعية حملة تنسم نسبيا بقدر أكبر من القوة والتنافس، مما أتاح للرابطة الوطنية فرصتها الأولى منذ ٢٠ عاما لتنشيط وتعبئة قاعدة كوادرها من خلال حملة أجريت في بيئة سياسية أكثر انفتاحا. وقد قامت داو أونغ سان سو كي بحملة انتخابية واسعة النطاق في مناطق يانغون ونايببداو وماندالاي الواقعة في وسط البلد وفي المناطق الواقعة في أقصى الجنوب بالقرب من الحدود مع تايلند وفي ولايتي كاشين وشان في الشمال بالقرب من الحدود مع الصين. وعلى الرغم من بعض الشكاوى الصادرة عن الرابطة الوطنية بشأن القيود التي فرضتها السلطات، فقد تمكنت الرابطة من تعبئة دعم واسع النطاق خلال الحملة الانتخابية، وهو ما تجلّى في التجمعات الجماهيرية التي شهدتها التجمعات السياسية التي تزعمتها داو أونغ سان سو كي والتي خلّت عموما من الحوادث.

٧ - وأجريت الانتخابات الفرعية في ٤٥ دائرة انتخابية. وألغيت الانتخابات في ثلاث دوائر انتخابية في ولاية كاشين لأسباب أمنية. وأجريت الانتخابات الفرعية أساسا نتيجة شعور مناصب بسبب تعيين شاغليها، وهم جميعا أعضاء منتخبون من حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية الحاكم، في مناصب وزارية ومناصب أخرى في السلطة التنفيذية لا يمكنهم، وفقا للأحكام الدستورية، تقلدها إلا بعد إخلاء مقاعدهم البرلمانية. وبشكل عام، حددت من الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٤٥ دائرة في ١٠ مناطق أو ولايات، ٣٧ لمجلس بيثو هلوتاو (مجلس النواب) و ٦ لمجلس أميوثا هلوتاو (مجلس القوميات) و ٢ لمجلسين تشريعيين إقليميين. وتنافس ما مجموعه ١٧ حزبا سياسيا في الانتخابات الفرعية وعرضت الأحزاب منهاجها السياسي من خلال وسائل الإعلام الحكومية في إطار الحملة الرسمية التي اضطلعت بها. وقد أعلن صراحة في وسائل الإعلام الحكومية عن جميع الخطوات التي سبقت الانتخابات ونشرت قوائم الناخبين في الدوائر الانتخابية المعنية في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٨ - وبناء على دعوة من حكومة ميانمار، أوفدت الأمم المتحدة فريقاً من المقرر لمراقبة الانتخابات الفرعية. ووجهت دعوات مماثلة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وكان إقبال الناخبين بنسبة ٦٨,١٩ في المائة. وبالرغم من بعض الشكاوى بحدوث مخالفات، فإن الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك الأطراف الوطنية والإقليمية، قبلت عموما نتيجة الانتخابات واتفقت على أن الانتخابات الفرعية مثلت زحما للإصلاحات الجارية وخطوة هامة بالنسبة للعملية الديمقراطية والاستقرار السياسي في ميانمار. وقد تجلّى ذلك أيضا في البيانات التي أدلت بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من جهات المراقبة الدولية. وفي بيان صدر في اليوم التالي للانتخابات، هنأت الشعب والحكومة والأحزاب السياسية في ميانمار على الطريقة السلمية والمنظمة للغاية التي جرى بها التنافس على المقاعد البرلمانية الشاغرة. وأشارت

في بيان أن الانتخابات الفرعية اتسمت بالمصداقية وأن المشاكل المصادفة عجزت عن تقويض سلامة العملية. ونوهت أيضاً، بوجه خاص، بما تحلى به الرئيس ثين سين من شجاعة وبصيرة جعلتا من الممكن تحقيق هذا التقدم.

٩ - وأكدت النتائج الرسمية التي أعلنت عنها اللجنة الانتخابية الاتحادية أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فازت بـ ٤٣ مقعداً من المقاعد الـ ٤٤ التي تنافست عليها، بما في ذلك مقعد داو أونغ سان سو كي في منطقة يانغون وجميع المقاعد الأربعة في نايببيداو، وأن الرابطة الوطنية أصبحت بالتالي أكبر أحزاب المعارضة في البرلمان إذ فازت بما نسبته ٦,٤ في المائة من مجموع المقاعد. وفازت الرابطة بـ ٣٧ مقعداً في مجلس بيثو هلوتاو وبـ ٤ مقاعد في مجلس أميوثا هلوتاو وبتقاعدين في مجلسين تشريعيين إقليميين. وفاز بالمقاعدين المتبقين في مجلس القوميات أحد أكبر الأحزاب العرقية الطابع، حزب قوميات شان الديمقراطي، وحزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية الحاكم.

١٠ - وبالرغم من التحفظ المبدئي الذي أبدته داو أونغ سان سو كي إزاء نص القسم الرسمي الذي يؤديه العضو في مجلس بيثو هلوتاو الجديد، فقد ذلت الصعوبات الإجرائية وأدى الأعضاء القسّم في نهاية الأمر في ٢ أيار/مايو ٢٠١٢. وكان أول ظهور رسمي لداو أونغ سان سو كي خلال الدورة الثالثة لمجلس بيثو هلوتاو في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢.

باء - الإصلاحات والانفتاح في ميانمار

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الحكومة تدابير أسفرت عن تخفيف كبير للرقابة على الصحافة والإنترنت، بما في ذلك ضمان حرية الوصول إلى المواقع الشبكية الدولية والمواقع الشبكية المشغلة في المنفى، وتخفيف القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع، بما في ذلك سن تشريعات جديدة تكفل الحق في الإضراب والاحتجاج العام، رهنا بشروط معينة. وبدأت الحكومة أيضاً إصلاحات للقطاع الاجتماعي مع التركيز على الحد من الفقر، بما في ذلك بذل الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التمويل البالغ الصغر، وزيادة معدلات المعاشات التقاعدية والإصلاح الزراعي المخطط له.

١٢ - ولاحظ الرئيس ثين سين، في الخطاب السنوي الذي ألقاه أمام البرلمان في ١ آذار/مارس ٢٠١٢، أن سيادة القانون هي ”في صلب نشأة مجتمع ديمقراطي مجيد“، وأنه لا بد منها لضمان ما لدينا من آلية إدارية، وأعمال تجارية، ورعاية اجتماعية، وعمليات سياسية، وعلاقات دولية، ونظام قضائي“. وأضاف قائلاً إنه ”إذا ساد القانون مجتمعنا، فستزدهر حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية ازدهاراً تلقائياً“.

١٣ - وتطرق الرئيس في خطابه أيضا إلى اقتراح زيادة الإنفاق في قطاع الصحة بمعدل أربع مرات، وبمعدل أنصف في مجال التعليم في السنة المالية المقبلة. وأعلن عن اعتزام الحكومة خفض معدل الفقر في ميانمار من ٢٦ في المائة إلى ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وقال إن حكومته تخطط لاعتماد نظام للتأمين الصحي الشامل بالتعاون مع المنظمات الخاصة. وشدد الرئيس على ضرورة توسيع الوعاء الضريبي واعتماد هيكل لغرض ضرائب تصاعدية حيث يفرض على الأغنياء ضرائب أعلى نسبيا من تلك المفروضة على الطبقة الوسطى والفئات الأفقر في المجتمع.

١٤ - وربط الرئيس بين مناخ الاستثمار الأجنبي وتعزيز الديمقراطية داخل بلده معلناً أن إنفاق المجتمع الدولي لدولار واحد في ميانمار، على سبيل الاستثمار والمساعدة، يمثل اسهاماً بدولار واحد في ازدهار في الديمقراطية وتحقيق مصالح شعب ميانمار. وقال إن الهدف من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت العام الماضي كان إرساء الأسس لبناء اقتصاد سوقي وتجنب أزمة التضخم وتعزيز النمو. وأشار الرئيس إلى الفساد الذي اعتبره تحدياً وطنياً، فدعا إلى اتخاذ تدابير تأديبية وتربوية وإعادة هيكلة الآليات الإدارية على المستويات المحلية، كما دعا إلى وضع "قواعد صارمة" لترع "أشواك الأزمنة المتعاقبة" عن الطريق. وأشار إلى ما هو مرتقب القيام به في مجال سن تشريعات خاصة بالاستثمار الأجنبي وإصلاح أسعار الصرف والجهود الرامية إلى تفكيك الاحتكارات التجارية وإصلاح النظام المصرفي.

١٥ - وفي الوقت ذاته، بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الآسيوي عملية إعادة التعامل مع الحكومة. ففي ختام بعثة صندوق النقد الدولي السنوية إلى ميانمار، التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أكد الصندوق على أهمية تحسين الإدارة النقدية والمالية والإصلاحات الهيكلية. وعلاوة على اعتماد نظام جديد موحد لصرف العملات في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، فقد سمحت الحكومة لأحد عشر مصرفاً من أصل مصارفها العامة التسعة عشر ببدء معاملات بالعملات الأجنبية وفتح حسابات، وهذه خطوة لا بد منها لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اقتصر هذا التدبير حتى الآن على المصارف العامة، ولكن من المرجح توسيع نطاق تطبيقه ليشمل مصارف أخرى من أجل تحقيق المزيد من المرونة المصرفية وتلبية طلب المستهلكين.

١٦ - وأعلن الرئيس، في خطابه الموجه للبلد في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عن موجة ثانية من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز مصلحة الاتحاد والشعب مع الحفاظ على الزخم الذي تحقق في مجالات المصالحة الوطنية والسلام والاستقرار وسيادة القانون والسلامة العامة. ووصف الرئيس هذه الموجة الثانية من الإصلاحات بأنها تستند إلى عملية الإصلاح السياسي وترسيخ

المصالحة الوطنية التي تمت في العام السابق. وسعيًا لزيادة معدلات النمو الوطني بثلاثة مرات بحلول عام ٢٠١٥، حدد الرئيس بعض القطاعات الرئيسية، مثل الاتصالات والكهرباء والطاقة والغابات والتعليم والصحة والمالية، التي ستشهد بدء سحب الاستثمارات العامة والخصخصة بهدف رفع مستوى الكفاءة إلى أقصاه. وأبرز الرئيس في خطابه عددا من القضايا التي تتطلب اهتماماً خاصاً، إما عن طريق سن تشريعات جديدة أو من خلال وضع سياسات واضحة للمضي قدماً في تحقيق الأهداف الوطنية. ومن بين تلك القضايا إصدار تشريعات تحدد الحد الأدنى للأجور، وسياسة استغلال الأراضي، وخطط تطوير الصناعة الزراعية، وإنشاء لجنة وطنية لإدارة الطاقة من أجل تلبية الاحتياجات من الطاقة على المدى القصير والطويل تمشياً مع سياسة الطاقة الوطنية، وهو أمر يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لخلق فرص العمل. وأعلن الرئيس أيضاً عن تشكيل المجلس الاستشاري الوطني للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي يقدم من خلاله الخبراء وأصحاب الأعمال التجارية من مختلف القطاعات اقتراحات إلى الرئيس تتعلق بمسائل الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية والزراعة وجعل الرئيس التنمية الإقليمية عنصراً هاماً من عناصر السياسة الاقتصادية المعلنة، فذكر بمبادئه المتعلقة بتخصيص حصة متساوية من الميزانية والضرائب لكل منطقة وولاية وتوجيه المساعدة وفقاً لمؤشرات الفقر الإقليمية، علاوة على الحوافز المقررة للاستثمارات الأجنبية والمحلية. وأعلن الرئيس عن إنشاء لجان إدارية على جميع المستويات وصولاً إلى مستوى البلديات وتكليفها بمهام، وذلك من أجل تحقيق الفعالية في استخدام الدعم المقدم إلى الميزانية والمعونة الخارجية.

١٧ - وفي الوقت نفسه، أخذت داو أونغ سان سو لي أيضاً، في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢، مبادرة السفر خارج ميانمار لأول مرة منذ ٢٤ عاماً. وكررت داو أونغ سان سو لي، في تصريحاتها العامة خلال زيارتها إلى تايلند وسويسرا والنرويج وأيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا، تأكيد استمرار ثقتها في البرنامج الإصلاحى للرئيس ثين سين، ودعت إلى توفير الدعم الدولي لمثل هذه الجهود، ولكنها أعربت كذلك عن الحذر إزاء هشاشة هذه العملية. وكررت، في الخطاب الذي ألقته في أوسلو بمناسبة قبولها جائزة نوبل للسلام في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عرضها بالمشاركة في عملية السلام الجارية مع الجماعات المسلحة العرقية. ولاحظت أيضاً أنه لا يمكن كفالة استدامة التدابير الإصلاحية التي بدأت الحكومة بتنفيذها إلا عن طريق "التعاون الذكي فيما بين جميع قوى الداخل: أي الجيش، وقومياتنا العرقية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط التجارية، والأهم من الجميع عامة الجمهور". ومن المواضيع التي شددت عليها في مختلف زيارتها التنمية والنمو الملائمان للديمقراطية،

والمعونة والاستثمار المتسمان بالمسؤولية، وسيادة القانون، واجتثاث الفساد بوصفها مجالات أولوية لجهود الإصلاح. ودعت أيضاً إلى "الإفراج بدون شروط وفي أقرب الآجال عن جميع سجناء الرأي الذين ما زالوا رهن الاعتقال في ميانمار". ورحبت بالمستثمرين في ميانمار، ولكنها حذرت من أن أفضل قوانين الاستثمار تبقى عديمة الجدوى "ما لم تتوفر محاكم تنسم بما يكفي من طهارة الذمة والاستقلالية للتمكن من إدارة هذه القوانين على نحو عادل".

جيم - المصالحة الوطنية

١٨ - لطالما كانت العلاقات بين المركز والمحيط سبب انعدام الاستقرار السياسي في ميانمار. وهنا، أيضاً، يجري الاضطلاع بعملية جديدة وطموحة تهدف إلى إنهاء حالة انعدام الثقة والمواجهة والصراع التي استمرت لعقود، وبدء مرحلة جديدة من بناء الثقة والوفاق بين حكومة ميانمار ومختلف الجماعات العرقية المسلحة والمجتمعات المحلية. وأنشأت الحكومة، في آب/أغسطس ٢٠١١، لجنة اتحادية لإحلال السلام، ووقّعت ١٠ اتفاقات لوقف إطلاق النار مع مختلف الجماعات العرقية المسلحة، بما فيها جيش ولاية واّ المتحد، وجيش التحالف الوطني الديمقراطي، وجيش جنوب ولاية شان، وجبهة شين الوطنية، وجيش شمال ولاية شان، وحزب ولاية مون الجديد، ومجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين، والحزب التقدمي الوطني الكاريني، وجماعة كلوهتو باو(أو جماعة "الطبل الذهبي"؛ اللواء ٥ في جيش كاين البوذي الديمقراطي سابقاً). وأحرز المزيد من التقدم عندما وقّعت الحكومة واتحاد كارين الوطني علاوة على اتفاق وقف إطلاق النار، اتفاقاً من ١٤ نقطة في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٢. وشملت الاتفاقات إعطاء ضمانات للسكان المدنيين، ورصد عملية السلام، ومنح الجنسية للقوميات المشردة، وإيلاء المزيد من الاهتمام للشواغل المتعلقة بالتنمية وسيادة القانون.

١٩ - ومع ذلك، ظلت المفاوضات وحالات الجمود والتسلح في ولاية كاشين بين القوات الحكومية ومنظمة استقلال كاشين/جيش استقلال كاشين على حالها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدى استمرار التوترات بين القوات الحكومية ومنظمة استقلال كاشين/جيش استقلال كاشين إلى تشريد ما لا يقل عن ٦٠.٠٠٠ شخص. وكانت الحالة الإنسانية الناشئة عن ذلك موضع قلق واهتمام وكالات الأمم المتحدة والجماعات المحلية التي اتخذت إجراءات فورية لتلبية الاحتياجات الطارئة المتعلقة بالأغذية والإمدادات الأخرى. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في الوصول إلى العديد من مجتمعات المشردين المتضررين من النزاع. وقال الرئيس ثين سين، في الخطاب السنوي الذي ألقاه أمام البرلمان في ١ آذار/مارس ٢٠١٢، إن "تطلع الأعراق القومية لتشارك الجميع في الحقوق والتمتع بالمساواة هو أيضاً ما ترغب

فيه حكومتنا“^(١). وفي الخطاب نفسه، استحضر الرئيس روح مؤتمر بانغلونغ^(٢) فيما يتعلق بـ ”عملية ترسيخ المصالحة الوطنية“. وتطرق إلى محاولة العمل مع الجماعات العرقية المسلحة، وبخاصة جماعة كاشين العرقية، وكرر الدعوة التي كان قد أطلقها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى القوات المسلحة في البلاد (تاتماداو) لوقف العمليات الهجومية داخل منطقة كاشين. على أرض الواقع، عُقدت عدة جولات من المحادثات بين الحكومة ومنظمة استقلال كاشين/جيش استقلال كاشين في مقاطعة يونان الصينية المجاورة، ولكنها لم تحقق أي نجاح وتواصل النزاع المسلح في المنطقة. وفي الوقت نفسه، أفادت منظمة استقلال كاشين، في بيان صادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بأن السبب الجذري للحرب سياسي الطابع وإنه لا بد من حل هذه المشاكل بالوسائل السياسية من أجل إنهاء الحرب وتحقيق السلام.

٢٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، عينت حكومة ميانمار فريقاً جديداً من ٥٠ مفاوضاً في محادثات السلام لإشراك كل الجماعات العرقية في العملية السياسية إعداداً لانتخابات عام ٢٠١٥. وبموجب الترتيب الجديد، يت رأس الرئيس ثين سين اللجنة الاتحادية المركزية لصنع السلام بينما يت رأس نائب الرئيس لجنة العمل الاتحادية لصنع السلام، وتضع اللجنة المركزية الاتحادية لصنع السلام السياسات المتعلقة بسير عمل لجنة العمل الاتحادية لصنع السلام، وتشرف عليه. أما لجنة العمل الاتحادية لصنع السلام، فتقوم، إلى جانب تولي قيادة عملية المفاوضات الفعلية مع الجماعات الموقعة على وقف إطلاق النار، بوضع إجراءات للتواصل مع الجماعات عبر الوطنية وتخصيص الأموال وتوزيعها لتشجيع عملية صنع السلام عند الاقتضاء. وستبلغ اللجنة المركزية الاتحادية لصنع السلام بالتدابير التي تتخذها لجنة العمل الاتحادية لصنع السلام.

٢١ - ونظراً لتحديات المصالحة الوطنية التي يتعقب إتمام اتفاقات وقف إطلاق النار، بدأت الحكومة مبادرة ترمي إلى الجمع بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية من أجل تقديم المساعدة وتعظيم منافع السلام مع الإسهام في المحادثات الجارية مع الجماعات المسلحة في منطقة كاشين ومواصلة الحوار السياسي مع المجموعات الأخرى. وفي ذلك السياق، أنشأت حكومة النرويج فريق دعم المانحين لصالح السلام، الذي يضم حالياً جهات مانحة مثل أستراليا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء منهم الأمم المتحدة والبنك الدولي.

(١) ”الأعراف القومية“ وفقاً لما هو محدد في الدستور الوطني.

(٢) في مؤتمر بانغلونغ المقود في عام ١٩٤٧، الذي دعت إليه أونغ سان، اتفقت العديد من الجماعات العرقية على تشكيل ”اتحاد بورما“ مقابل وعود بالحصول على الاستقلال الذاتي الكامل في شؤون الإدارة الداخلية وحصص عادلة من ثروات البلد.

دال - المشاركة الدولية

٢٢ - اتفق زعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على أن تتولى ميانمار رئاسة المنظمة في عام ٢٠١٤، وكانت تلك خطوة جاءت لتعزيز مكانة ميانمار على الصعيد الإقليمي.

٢٣ - وقد حثتُ المجتمع الدولي مرارا وتكرارا على تشجيع ودعم حكومة ميانمار في عمليتها الجارية للانتقال إلى الديمقراطية والمصالحة الوطنية. وإلى جانب قرار منح ميانمار رئاسة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ٢٠١٤، تكشف كذلك التعامل الدولي مع ميانمار، حيث زارها خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد كبير من الزعماء المنتمين إلى الدول الأعضاء الموجودة في المنطقة وخارجها، منهم ٦ من رؤساء الوزراء، ورئيسان اثنان، و ١٩ وزيرا للشؤون الخارجية. وإضافة إلى الاجتماع بحكومة ميانمار، التقى الزعماء كذلك بداو أونغ سان سو كي وعمموا رسالة تعرب عن درجات متفاوتة من التفاؤل بشأن التطورات في ميانمار، ومن التعامل مع هذا البلد، بما في ذلك الانخراط في النشاط الاقتصادي. وكما كان متوقعا، أفاد بعض الزعماء أن توطيد العلاقات مع ميانمار مرهون بمواصلة البرنامج الإصلاحي، بما فيه تحسين حالة حقوق الإنسان.

٢٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، خففت أستراليا والنرويج من شدة الجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على القادة العسكريين السابقين في ميانمار. وخفف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كذلك شروط حظر السفر المفروض على المدنيين من أعضاء حكومة ميانمار. وفي نيسان/أبريل، كان وزير الخارجية وونا ماونغ لوين قد زار الولايات المتحدة، وزارها وزير الصحة بي تيت حين في الشهر التالي. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، سعى المجلس الأوروبي إلى الترحيب بعملية الإصلاح في ميانمار وتشجيعها بأن قرر تعليق التدابير التقييدية المفروضة على الحكومة، باستثناء حظر توريد الأسلحة، الذي سيتم الإبقاء عليه. وأضاف المجلس أنه سيرصد الحالة على أرض الواقع عن كثب، وسيستعرض تدابيرها باستمرار، وسيستجيب بطريقة إيجابية للتقدم المحرز في الإصلاحات الجارية. وأعلنت الولايات المتحدة أيضا عن الخطوات التي اتخذتها للتخفيف من شدة الجزاءات والسماح لمستثمريها بدخول البلد وتصدير الخدمات المالية إليه.

هاء - حقوق الإنسان

٢٥ - منذ تشكيل الحكومة الجديدة في نايبیداو، صدرت قرارات بالعمفو في خمس جولات، مما نتج عنه الإفراج عن قرابة ٦٩٠ سجيناً سياسياً. وانضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى البروتوكول الاختياري

الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ولدى قيامها بذلك، أصبحت ميانمار الآن دولة طرفاً في ثلاث معاهدات دولية أساسية من معاهدات حقوق الإنسان، وهي اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلصت منظمة العمل الدولية في دورتها الأولى بعد المائة إلى أنها ستجري استعراضاً للتدابير التي اعتمدها مؤتمرها سابقاً من أجل تأمين امتثال ميانمار للتوصيات الصادرة عن لجنة التحقيق التابعة للمنظمة عام ١٩٩٨.

٢٦ - ووافقت حكومة ميانمار على قيام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان، توماس أوخيا كويتانا، بثلاث زيارات إلى البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يُسمح للسيد كويتانا بزيارة ميانمار خلال السنة السابقة. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، قدم المقرر الخاص تقريره الخامس (A/HRC/19/67) عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار إلى مجلس حقوق الإنسان، وأشار إلى أن موجة الإصلاحات الأخيرة كان لها أثر إيجابي على حالة حقوق الإنسان في ميانمار. ومع ذلك، أضاف المقرر الخاص أنه من الأهمية بمكان، في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ البلد، أن تعالج الشواغل والتحديات المتبقية المتعلقة بحقوق الإنسان بطريقة مُرضية، وأن تُتخذ التدابير المناسبة لتحقيق العدالة والمساءلة. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراره ١٢/١٩ ومدد ولاية المقرر الخاص لفترة سنة واحدة.

٢٧ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وقعت الأمم المتحدة وحكومة ميانمار خطة عمل لمنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود. وحددت الخطة جدولاً زمنياً وأنشطة قابلة للقياس من أجل تسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة ومنع المضي في التجنيد. ودعت الخطة أيضاً إلى وضع برامج إضافية مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة لفائدة الأطفال المتضررين.

ثالثاً - محتوى المناقشات ونتائجها

٢٨ - اندرجت زيارة مستشاري الخاص إلى ميانمار من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في سياق الاجتماع التمهيدي الذي عقده الرئيس ثين سين مع داو أونغ سان سو كي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١١، وصدور العفو على أكثر من ٢٠٠ سجين سياسي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأثناء زيارته، اجتمع مستشاري الخاص بكبار مسؤولي الحكومة، وأعضاء الفريق الاتحادي لصنع السلام المنشأ حديثاً والمكلف بالتفاوض مع الجماعات العرقية المسلحة، واللجنة الانتخابية الاتحادية، واللجنة

الوطنية لحقوق الإنسان، وداو أونغ سان سو كي، وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وفي نايبداو، ألقى مستشاري الخاص خطابا رئيسيا أثناء افتتاح مؤتمر ميانمار الأول حول موضوع "اقتصاد أخضر، نمو أخضر".

٢٩ - وفيما يخص مسألة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، شدد مستشاري الخاص وأعضاء آخرون من الأمم المتحدة، ومنهم المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، مرارا وتكرارا في اجتماعاتهم. يمثلي حكومة ميانمار والأطراف الأخرى على ضرورة منح الجهات الفاعلة الإنسانية إمكانية الوصول دون عائق إلى جميع المناطق، بما فيها ولاية كاشين، حيث كان يوجد ما يزيد عن ٦٥ ٠٠٠ مشرد في تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وافقت الحكومة على انضمام فريق من الأمم المتحدة إلى بعثة إنسانية إلى لايزا في ولاية كاشين، الموجودة على الحدود بين الصين وميانمار. وبين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٢، طلب فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار وتلقى الموافقة على قيام قوافل تابعة للأمم المتحدة ولمنظمات غير حكومية بتسليم مساعدات إلى ما يقارب ١٠ ٠٠٠ مشرد داخليا في مناطق خاضعة لسيطرة منظمة استقلال كاشين/جيش استقلال كاشين، من أجل تقديم مساعدات غذائية تكفي لمدة شهر، ومواد غير غذائية، وأقراص تطهير المياه، وأملاح الإماهة الفموية، والأدوية. وتعمل وكالات الأمم المتحدة بنشاط مع الحكومة والشركاء ذوي الصلة على توسيع نطاق العمليات الإنسانية في المنطقة.

٣٠ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، شددت جمعية مستشاري الخاص خلال اجتماعاتها بحكومة ميانمار على أن الإفراج عن السجناء السياسيين المتبقين أسرع سبيل إلى معالجة شواغل المجتمع الدولي، وحثت الحكومة على التعاون بنشاط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص، من أجل تعزيز قدرات الحكومة، ومنها التدريب، والإصلاحات المؤسسية، وسيادة القانون. وقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حوارا واسع النطاق مع حكومة ميانمار وأوفدت بعثة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لاستكشاف النطاق الممكن للمساعدة التقنية والطرائق المناسبة لها، وذلك من أجل تعزيز تعاملها مع ميانمار على أساس تعاون أكثر تنظيما وطويل الأجل. وفي تموز/يوليه، وكنتيحة ملموسة أولى، اضطلعت المفوضية ببعثة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقديم المشورة إلى إدارة السجون التابعة لوزارة الشؤون الداخلية حول مشروع قانون السجون.

٣١ - وأثناء اجتماعي بالرئيس ثين سين على هامش مؤتمر القمة المشترك بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، المعقود في بالي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كررت التأكيد على التشجيع الذي قدمته الأمم المتحدة إلى عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وتحقيق

الاستقرار في المناطق الحدودية حيث تتواجد المجموعات العرقية، وتحسين الإدارة الاقتصادية. وكررت أيضا شواغل المجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان. وفي ذلك الاجتماع، نوقشت سبل متنوعة لتوطيد العلاقة بين الأمم المتحدة وميانمار في هذا السياق المتغير. وقال لي الرئيس "إن طريق الإصلاح ضيق إلى درجة لا تترك مجالاً للرجوع إلى الوراء".

٣٢ - وأعربتُ للرئيس عن تقديري للخطوات التي اتخذتها حكومته من أجل النهوض بالمصالحة الوطنية وهئية مناخ سياسي يمكن فيه لجميع أصحاب المصلحة السياسيين أن يعملوا من أجل إرساء الديمقراطية. وشددتُ على أن تَوَلَّى ميانمار رئاسة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ٢٠١٤ يتيح للرئيس فرصة ممتازة لخلق جو أكثر ملاءمة من الناحية السياسية لتحقيق المصالحة الوطنية. وشجعت الرئيس كثيرا على مواصلة جهوده الحثيثة الرامية إلى جعل إصلاحات ميانمار عملية تدريجية ومنهجية ومستدامة، وإلى قيادة حوار شامل للجميع وواسع القاعدة، من أجل إيجاد توافق الآراء السياسي الضروري.

٣٣ - وفي معرض حديثنا، أبلغني الرئيس بتصميم حكومة ميانمار على الشروع في إجراء تعداد للسكان والأسر المعيشية في ميانمار عام ٢٠١٤، وهي أول عملية من هذا النوع يُضطلع بها منذ عام ١٩٨٣. وأشار أيضا إلى أنه يرغب في نيل دعم ومساعدة الأمم المتحدة في إنجاز هذا المشروع. وعلى إثر طلب مساعدة الأمم المتحدة المذكور، قام مستشاري الخاص، إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتنسيق مع السلطات الوطنية المعنية من أجل إعداد وثيقة مشروع ورسائل تتعهد فيها الأمم المتحدة بدعم حكومة ميانمار في إجراء عملية تعداد السكان والأسر المعيشية تتوافق بشكل تام مع المعايير الدولية المعمول بها. وقد جرى تبادل الرسائل في هذا الصدد أثناء زيارتي. ويجري العمل حاليا بشأن هذه المسألة.

٣٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، زار مستشاري الخاص ميانمار في أعقاب الإفراج عن سجناء سياسيين في كانون الثاني/يناير وبعد الجولة الجديدة من اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة مع الجماعات العرقية المسلحة. كما أن تلك الزيارة جرت قبل الانتخابات الفرعية المقرر إجراؤها في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. واجتمع مستشاري الخاص في نايبداو بالرئيس ثين سين، ورئيس البرلمان شوي من، ووزير الخارجية، وغيرهم من كبار المسؤولين. وأثناء تلك الزيارة، شارك نائب الرئيس ساي موك خام في افتتاح مؤتمر حول موضوع "خيارات السياسات الإنمائية في ميانمار مع إشارة خاصة إلى الصحة والتعليم"، نظمتها الأمم المتحدة وحكومة ميانمار. وفي يانغون، اجتمع مستشاري الخاص بزعيمة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سو كي، وعقد اجتماعات منفصلة مع ممثلي المجتمع

المدني والجماعات العرقية ومؤسسات الأعمال التجارية. وشملت الزيارة أيضا إيفاد بعثتين ميدانيتين إلى ولايتي مون وكاين النائيتين، حيث اجتمع مستشاري الخاص برئيس وزراء كل منهما، وبأعضاء حكومتيهما ومجلسيهما التشريعيين، ويمثلي الجماعات العرقية المحلية. وكانت الزيارتان في محلتهما، حيث جاءتا في أعقاب اتفاقي وقف إطلاق النار اللذين توصلت إليهما الحكومة مع اتحاد كارين الوطني وحزب ولاية مون الجديد.

٣٥ - وقمت بزيارتي الثالثة إلى ميانمار من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٢ تلبية للدعوة التي وجهها إلي الرئيس ثين سين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأثناء اجتماعي بالرئيس ثين سين يوم ٣٠ نيسان/أبريل، أعربت عن الثقة في قدرة جميع الأطراف على البناء على التقدم الذي تم إحرازه، وعلى مواجهة التحديات التي تصادف في المستقبل بروح من الوحدة والتضامن الوطنيين. وفي ذلك اليوم، تشرفت أيضا بأن أكون أول زعيم أجنبي يتلقى الدعوة لمخاطبة جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان. وإذ شددت في خطابي على أن البرلمان يقع في صلب عملية الانتقال إلى الديمقراطية في ميانمار، أعربت عن الأمل في أن تكون الأطراف المختلفة على استعداد لوضع اليد في اليد من أجل صياغة برنامج وطني للتغيير يتسم بالشمول والتطلع إلى المستقبل.

٣٦ - وفي سياق النظر في الفرص المتاحة للأمم المتحدة للمساعدة في مواجهة التحديات والفرص الجديدة في ميانمار، غطت زيارتي ستة مجالات للتركيز وهي: (أ) الدعم المقدم من الأمم المتحدة لإجراء تعداد السكان لعام ٢٠١٤؛ (ب) إطلاق مبادرة الاتفاق العالمي، مع توقع استحداث شبكة تستطيع مساعدة أرباب المشاريع التجارية الحرة المحليين من التواصل ومن إقامة علاقات اقتصادية مفيدة للجميع ومسؤولة من الناحية الاجتماعية؛ (ج) مبادرات القضاء على المخدرات، مثل المشروع الميداني الذي زرته في كيوك كا تشار في ولاية شان، والذي يدعمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ (د) مشاركة أكبر من جانب منظومة الأمم المتحدة، مع إشارة خاصة إلى برنامج قطري موحد يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (هـ) دعم جهود بناء السلام في المناطق التي تم فيها الاتفاق على وقف إطلاق النار؛ و (و) عرض خيرة الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها في مجال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الانتخابية بخصوص الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠١٥. ووجهت الدعوة إلى الرئيس ثين سين لحضور افتتاح في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣٧ - واجتمعت أيضا بداو أونغ سان سو كي في مقر إقامتها في يانغون، وأثنت على قيادتها وعلى إسهامها في العملية الديمقراطية والمصالحة الوطنية في ميانمار. وفي حين أشادت داو أونغ سان سو كي بالتزام الرئيس بالإصلاح، أفادت أن الشكوك حول آفاق الانتقال لا تزال تراودها، حيث لا زالت تشعر بقلق عميق بشأن التزام بعض أعضاء الحكومة الحالية بالإصلاح. وقد أشرت إلى أي وإن كنت أدرك جميع التغييرات والتحويلات التي تحدث في ميانمار، فإني أعني بنفس القدر جميع الشواغل التي أعربت عنها داو أونغ سان سو كي. وأعربت عن اقتناعي والتزامي بمواصلة المساعي الحميدة التي بها تقوم الأمم المتحدة وفقا لتكليف من الجمعية العامة. وشددت على أن مستشاري الخاص يستطيع أن يؤدي دورا حفازا في مساعدة ميانمار على القيام بإصلاحات سياسية وفي مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ووجهت دعوة لداو أونغ سان سو كي لتزور مقر الأمم المتحدة أثناء زيارتها المقبلة إلى نيويورك.

٣٨ - وزار مستشاري الخاص البلد مرة أخرى في الفترة من ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ليشترك في اجتماع فريق دعم المانحين لصالح السلام في ميانمار رفقة الرئيس ثين سين يوم ١٢ حزيران/يونيه، وليجتمع بالنظراء والمحاورين المعنيين في نايبداو ويانغون. وخلال اجتماع فريق دعم المانحين لصالح السلام، منح الرئيس موافقة رسمية للفريق ولإنشاء مركز للسلام تحت قيادة وزير النقل بالسكك الحديدية. وأعرب مستشاري الخاص من جديد عن تأييد عملية الإصلاح والمصالحة التي يضطلع بها الرئيس، وأكد التزام الأمم المتحدة بدعم استراتيجيات بناء السلام في حالات ما بعد وقف إطلاق النار في البلد.

٣٩ - ووفر الاجتماع بالرئيس منبرا لجميع البلدان المانحة لإعلان تعهداتها بتقديم الدعم المالي إلى عملية السلام. وشمل ذلك تعهدا من الأمم المتحدة بتبرع أولي قدره ٥ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وذلك استجابة للطلب الوارد من حكومة ميانمار في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢. وسيستخدم الصندوق لدعم مقترحات المشاريع التي تشترك في تقديمها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بالتشاور مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية، وذلك في ظل تنسيق عام يتولاه المنسق المقيم. وعُرض مركز السلام بوصفه كيانا سيعمل كمركز لتبادل المعلومات حول نشاطات بناء السلام في حالات ما بعد وقف إطلاق النار. ولا يزال العمل جاريا لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطرائق تشغيل مركز السلام، وقد أكد مستشاري الخاص التزام الأمم المتحدة بتقديم الدعم إلى المركز.

الحالة في ولاية راخين

٤٠ - بدأ العنف في ولاية راخين باغتصاب وقتل امرأة بوذية راخينية تبلغ من العمر ٢٧ عاماً، وذلك في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٢ في بلدة تاونغوت، وإلقاء القبض على ثلاثة رجال مسلمين لارتكاب هذه الجريمة، وتلا ذلك مقتل عشرة حجاج مسلمين على أيدي حشد من الناس كانوا على متن حافلة متجهة إلى يانغون في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مما نجم عنه اندلاع العداوات الطائفية في أنحاء ولاية راخين بين الطوائف البوذية والمسلمة/الروهينغيا. وامتدت أعمال العنف إلى الكثير من البلدات وفي طليعتها ماونغداو، وبوئيدوانغ، وسيتوي، وثاندوي، وكياوفيو، وياني، مما أدى إلى مقتل ٧٧ شخصاً، وتشريد آلاف الأشخاص من مجتمعات المسلمين والبوذيين وتدمير الممتلكات على نطاق واسع. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس ثين سين حالة الطوارئ في ولاية راخين. وبحلول ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، كان عدد الخسائر في الأرواح قد وصل إلى ٨٨. وتحدث الرئيس إلى الأمة في هذه المناسبة محذراً من أن استمرار العنف سيكون له آثار سلبية حادة على الاستقرار والسلام والتنمية وإرساء الديمقراطية في ميانمار، وستكون هناك خسائر جمة. وقال الرئيس، مشيراً إلى أن الموقف تحت سيطرة الحكومة عموماً من حيث القانون والنظام، بأنه مستعد للتماس مساعدة إنسانية من الأمم المتحدة، وإذا اقتضى الأمر، ستلتمس الحكومة أيضاً المساعدة من المنظمات الدولية غير الحكومية للإفادة من المزيد من جهود الإغاثة والإنعاش. وبحلول ١٢ حزيران/يونيه، استلزم الأمر نقل ٣٩ شخصاً من أصل ١٩٢ يعملون لحساب الأمم المتحدة وأسرههم من راخين إلى يانغون بشكل مؤقت. ويساور الموظفون الذين لا يزالون منتشرين في المنطقة شواغل بشأن سلامتهم وقدرتهم على الحركة وقدرتهم على الاضطلاع بمهامهم الرسمية في ظل بيئة يسودها العنف والتوتر المتواصلان. وقد تضاعف القلق بشأن الحالة الإنسانية من جراء التقارير التي تفيد بأن الحدود بين ميانمار وبنغلاديش المجاورة لا تزال مغلقة، مما أدى إلى رد ضحايا العنف ومنعهم من طلب اللجوء في بنغلاديش.

٤١ - وخلال الزيارة التي أجراها مستشاري الخاص في حزيران/يونيه، جعلت أعمال العنف المندلعة في راخين من الضروري تعزيز رسالة الأمم المتحدة بشأن الحاجة إلى استعادة الهدوء والسلام والوئام والحفاظ عليها من أجل المضي قدماً في عملية المصالحة الوطنية. وقد نقل مستشاري الخاص إلى الرئيس رسالتي التي أعربت فيها عن القلق إزاء تطورات الوضع في راخين. وفي إطار اجتماع مستشاري الخاص بوزير شؤون الحدود، اللواء ثين هتاي، شدد مستشاري الخاص على ضرورة أن تؤدي استجابة الحكومة إلى احتواء حلقة العنف المفرغة على نحو يتسم بالشفافية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون على حد سواء.

٤٢ - ودعا وزير شؤون الحدود مستشاري الخاص والمنسق المقيم لمصاحبتة في اليوم التالي إلى المنطقة المتضررة. بناء على ذلك، تولى مستشاري الخاص قيادة فريق تابع للأمم المتحدة توجه إلى ولاية راخين بصحبة منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وممثلين عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وجرت الزيارة يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي مونغداو، التقى الوزير بمسؤولين في قوة أمن الحدود ومضى في زيارة أربعة مخيمات للمشردين داخليا في البلدة وحولها، وقريتين متجاورتين (بلدة مسلمة وأخرى راخينية) لحقهما الضرر من أعمال العنف التي اندلعت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وخلال اجتماعهم، أكدوا على قوة التزام الأمم المتحدة بالاستمرار في مساعدة السكان المنكوبين والمتضررين برأفة وحيادية، وفقا لاحتياجاتهم الراهنة وبغض النظر عن دينهم أو عرقهم.

٤٣ - وعند عودة مستشاري الخاص إلى يانغون بعد زيارته إلى ولاية راخين، قدم إحاطة إلى السلك الدبلوماسي وأدى بيان صحفي موجز أشار فيه إلى بيان الرئيس الذي يدعو إلى التحلي بالشهامة ويعد بتطبيق سيادة القانون. وأشار إلى استجابة الحكومة الفورية والحازمة، ووصف زيارة وزير شؤون الحدود الرامية إلى تحقيق السلام والوثام بأهما خطوة جيدة. وأعرب عن شعوره بأنه يلزم بذل المزيد من الجهود من أجل التقريب بين الطائفتين للعيش في سلام وفقا لما درجتا عليه تقليدا. ودعا المستشار الخاص إلى إجراء تحقيق محايد يتسم بالمصداقية بشأن الاضطرابات على وجه السرعة بهدف كفالة إنفاذ سيادة القانون على نحو يتسم بالشفافية. وأكد مجددا على تلك الدعوة في بيان صدر في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد أحاطت الأمم المتحدة علما بالاحتياجات الإنسانية الملحة للأشخاص المشردين وعملت على تلبية تلك الاحتياجات. وخلال الأيام والأسابيع اللاحقة، عادت أفرقة الأمم المتحدة إلى المنطقة لتسريع عملية توزيع المعونة الغذائية وغير الغذائية على السكان المنكوبين والمتضررين.

٤٤ - وخلال الأزمة التي حدثت في ولاية راخين في حزيران/يونيه، ألقى القبض على نحو ١٥ موظفا محليا من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية واحتجزتهم السلطات بحجة تورطهم في حوادث تتعلق بأعمال العنف. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، التقى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار مع ستة من موظفي الأمم المتحدة المحتجزين ومحاميهم في سجن إنسين وبونيدوانغ. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد أطلق سراح معظم موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. ولا تزال الأمم المتحدة تحت السلطات على معالجة المسألة بشكل أكثر إلحاحا وعلى معاملة الموظفين المحتجزين وفقا لجميع الأعراف والحصانات الواجبة التطبيق.

رابعاً - ملاحظات

٤٥ - خلال العام الماضي، شهدت ميانمار تغييراً غير مسبوق مع مضي الحكومة في مسار الإصلاح الديمقراطي والمصالحة الوطنية. وكانت التغييرات الحاصلة في ميانمار خلال العام الماضي أكثر عدداً وتأثيراً وشمولاً من مجموع التحركات السياسية التي قامت بها الحكومة السابقة خلال فترة امتدت نحو ٢٠ عاماً. ومن جانبي، فقد دأبت على القول بأن العملية الإصلاحية التي يتولى الرئيس قيادتها بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في المنطقة الإقليمية، ومن جانب جميع الجهات المعنية الرئيسية. وقد شجعت حكومة ميانمار أيضاً على المضي في إصلاحاتها على نحو يشمل الجميع، بالتشاور مع طائفة واسعة من الجهات المعنية داخل البلد، سواء من داخل البرلمان أو خارجه. وبالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، فقد أحرز تقدم واضح في العديد من الجبهات المتعلقة بإضفاء الطابع الديمقراطي على سير عمل المؤسسات السياسية، والتوسيع التدريجي لنطاق حقوق الإنسان وإرساء سيادة القانون في البلد. وبالرغم من أن الأخذ بمجدول الأعمال هذا لا يزال مستمراً وأنه سينبغي المضي في تطويره في اتجاه يعكس الإرادة الشعبية، فإنه يتعين على المجتمع الدولي الأوسع الإقرار بالتدابير التي اتخذتها الحكومة حتى الآن.

٤٦ - وتشير الخطوات والمبادرات التي اتخذها الرئيس ثين سين وحكومته إلى رغبة والتزام قويين بإرساء أسس الديمقراطية في ميانمار. وفي الوقت الراهن، يبدو أن هذه الإصلاحات لا تواجه، من حيث اتجاهها ومضمونها، أي تحديات أو تدخلات سافرة من جانب التاماداو. وخلال اجتماعاتي مع مختلف الجهات المعنية، أكدت باستمرار على ضرورة تنمية ثقافة سياسية تقوم على الثقة المتبادلة والتفاهم بين الجهات المعنية المحلية في ميانمار، وناديت بالحاجة إلى أن يعتمد القادة على رأي الشعب في تحديد السياسات وعند اتخاذ القرارات التي تؤثر على الجماهير. وفي هذا السياق، ينبغي بشكل خاص أن أشير إلى أهمية الحوار الجاري بين الرئيس ثين سين وداو أونغ سان سو كي. وآمل أن تتوطد روح الاطمئنان والثقة المتبادلة التي نشأت عن العلاقة بينهما وأن تتوسع خلال الأشهر المقبلة عند تناول المسائل الهامة ذات الصلة بالسياسة والدستور والمصالحة داخل البرلمان أو في أي مكان آخر في البلد.

٤٧ - ومثلت مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وخاصة مشاركة داو أونغ سان سو كي، في الانتخابات الفرعية التي أجريت في ١ نيسان/أبريل، والقرار الذي اتخذته الحكومة بدعوة من مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات الفرعية، معالم هامة ليس فقط في ضمان الشفافية والمشاركة الأوسع للعملية السياسية، بل أيضاً في الإضافة إلى مصداقية الانتخابات، على الرغم من بعض من أوجه القصور التي انطوت عليها. وتتطلع الأمم

المتحدة إلى البناء على هذه العملية وإلى تبادل الدروس المستفادة في مجال الممارسات الانتخابية مع السلطات والأطراف المهتمة الأخرى، بما يمكن أن يساعد ميانمار في التحضير للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥.

٤٨ - وقد برهنت الحكومة على تحليها برؤية تطلعية كبيرة في الجهود التي تبذلها في مجال الإصلاحات التشريعية، وأثبت البرلمان دوره المحوري في تلك العملية تحت القيادة القديرة لرئيسي البرلمان، شوي مان وأونغ حين مونغ آي. وتترتب على جميع الأحزاب السياسية الآن مسؤولية تبني العملية البرلمانية بوصفها المحرك الرئيسي للممارسة الديمقراطية. ويتطلب ذلك تجاوز المنافسة ذات المحصلة الصفرية والمشاركة في عملية المناقشة والحوار، والأخذ والعطاء، والحلول الوسط. وكما أبلغ شوي مان، رئيس مجلس بيثو هلو تاو، المشرعين في شباط/فبراير، فإنه من الضروري تحقيق الإصلاح بالاستماع إلى صوت الشعب على جميع المستويات. وفي نهاية المطاف، سيكون الحكم على جميع الأحزاب، بما في ذلك أحزاب المعارضة على أساس قدرتها على الإسهام في إيجاد حلول سياساتية لنطاق واسع من التحديات التي تشكل البرنامج الوطني، وتحقيق نتائج يستفيد منها الشعب. وإنني أشجع حكومة ميانمار على الاستفادة من خبرات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى بشكل كامل في جعل قوانين البلد متماشية مع المعايير الدولية.

٤٩ - وفي مختلف الاجتماعات التي عقدتها مع حكومة ميانمار، بما في ذلك مع الرئيس، شددت مرارا وتكرارا على أنه من الأهمية بمكان أن تفرج ميانمار عن جميع السجناء السياسيين المتبقين لديها، كي تحصل على كامل ثقة المجتمع الدولي. وأود أن أؤكد بالخطوات الهامة المتخذة في هذا الصدد. وقد تكون إزالة الشروط التي يستمر فرضها على بعض السجناء السياسيين المفرج عنهم متسقة أيضا مع تأكيد الرئيس القوي على المشاركة في جهود المصالحة الوطنية الدائمة وعلى إنفاذ سيادة القانون. وسيكون الإفراج عن جميع السجناء السياسيين الباقين خطوة هامة في هذا الصدد.

٥٠ - وفي الوقت نفسه، رحبتُ بقرار الرئيس بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١١ لإضفاء الطابع المؤسسي على احترام حقوق الإنسان في البلد. ويمثل إنشاء هذه اللجنة أداة جديدة هامة يمكن أن تسهم في حماية حقوق الإنسان، ولكن يجب أن يتم الانتهاء من وضع تشريعاتها التمكينية قريبا، ولا يزال يتعين أن يختبر فعليا مدى استقلالها وفعاليتها. وفي هذا الصدد، أأمل أن يعتمد البرلمان القانون التمكيني عما قريب حتى تتمكن اللجنة من ضمان الحصول على التمويل. وسيساعد استمرار تعاون حكومة ميانمار مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات الأخرى ذات الصلة في أن يتحقق للجنة قدر أكبر

من الفعالية والسلامة التقنية والاستقلال المؤسسي. وأرحب بتصديق ميانمار على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وأشجع ميانمار على اتخاذ خطوات أخرى نحو التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان.

٥١ - وألاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته الحكومة خلال الأشهر الماضية فيما يتعلق بعملية السلام والمصالحة الوطنية. وفي سياق عملية انتقال ميانمار الأوسع نطاقاً، توجد الآن مجموعة من العوامل التي تسهم في إعطاء أغلبية أصحاب المصلحة العديدين في البلد الفرصة مجدداً للانتقال من منطق المجاهدة المسلحة إلى بناء مصالح متبادلة في السلام والتنمية. ويتطلب الأمر أساساً بناء المزيد من الثقة بين الحكومة والجماعات المختلفة، وبين الفئات المستهدفة وداخلها، للحفاظ على اتفاقات وقف إطلاق النار والمساعدة على تحقيق النجاح في مفاوضات تحقيق السلام الدائم.

٥٢ - وتمثل مشاركة الأمم المتحدة في فريق دعم المانحين لصالح السلام، من خلال التعهد بتقديم مبلغ ٥ ملايين دولار واستعدادها لتوفير الموارد اللازمة لمركز السلام المقترح إنشاؤه والذي ستتولاه الحكومة، بعض السبل التي يمكن أن تسهم بها في عملية تأمين السلام والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن الدعوة الموجهة من الرئيس وأعضاء حكومته إلى الأمم المتحدة لأن تضطلع بدور أكثر فعالية وأن تحضر الاجتماعات المتعلقة بمفاوضات السلام يمكن اعتبارها تحولاً في تصور نايبيداو لدور الأمم المتحدة، ودعوة إلى التركيز بدرجة أكبر على السياق الحالي للدعم المقدم إلى عملية الانتقال بدلاً من التركيز على الالتزامات التي أعطيت الأولوية خلال النظام السياسي السابق.

٥٣ - وقد أدى العنف الطائفي الذي اندلع مؤخراً في ولاية راخين إلى تجدد اهتمام المجتمع الدولي للمشاق التي تواجهها جماعة الروهينغيا. ولاحظت مع التقدير البيان العام الذي أدلى به الرئيس ثين سين في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ عند اندلاع الاضطرابات، والذي دعا فيه إلى التحلي بالشهامة ووعد بتحقيق المساواة أمام العدالة وتطبيق سيادة القانون. ومن الممكن اعتبار مجرد السماح لمستشاري الخاص بزيارة ولاية راخين في ذروة التوترات في حزيران/يونيه دليلاً على الانفتاح والشفافية في استجابة الحكومة. واعترف الرئيس ثين سين خلال المناقشة التي أجراها مع مستشاري الخاص بأن المشاكل الطائفية ليست جديدة، ولكنها متأصلة في واقع النسيج العرقي والديني المعقد لميانمار. ولا يزال التغلب على عقود من انعدام الثقة والتمييز بين الأعراق وداخلها واحداً من أكثر التحديات إلحاحاً في إطار بناء الدولة في ميانمار اليوم.

٥٤ - وبناء على البيان الذي أدلى به الرئيس، فمن الواضح أن الأزمة في ولاية راخين تتيح أيضا فرصة للسلطات المركزية والمحلية لتكثيف مبادرات بناء الثقة والحوار. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للحكومة أن تعالج المسألة ليس فقط باعتبارها متعلقة بحقوق الإنسان وإنما أيضا بالتطلعات السياسية في إطار التحول الديمقراطي. وينبغي الاستمرار في التعامل مع الوضع بشفافية ومن خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع قطاعات السكان وسيادة القانون، بما يتسق مع البيان الذي أدلى به الرئيس ثين سين في ١٠ حزيران/يونيه. وأرحب بإنشاء لجنة تضم ٢٧ عضوا من الشخصيات الوطنية التي تمثل شريحة واسعة من سكان البلد، مما يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في استعادة السلام والوثام في الولاية وفي تهيئة بيئة تفضي إلى المزيد من الخطوات الشاملة والتطلعية للتصدي للأسباب الكامنة وراء العنف، بما في ذلك حالة السكان المسلمين في ولاية راخين. وستكون اللجنة جزءا لا يتجزأ من أي عملية مصالحة.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، فمن المهم بشكل خاص كفالة كسر حلقة العنف، وكفالة ألا تتأثر عملية الإصلاح والآفاق الاقتصادية الأوسع في ميانمار تأثرا سلبيا. وكذلك فإن حالة جماعة الروهينغا في ميانمار وكونها منتشرة في جميع أنحاء بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان الأخرى المجاورة يفرضان أيضا على المنطقة بأسرها زيادة التعاون في معالجة محنة هذه الطائفة بأبعادها العابرة للحدود. وسيكون من المهم كفالة الاحترام الكامل لحقوق واحتياجات جماعة الروهينغا، بالنظر إلى التداعيات الهامة المحتملة على الصعيد العالمي.

٥٦ - وفيما يتعلق بمسألة التحديات الإنمائية الأكبر لميانمار، فهناك أسباب معقولة تدعو إلى الأمل في أن يؤدي تزايد المشاركة الدولية إلى ازدياد الاستثمار في البلد، الأمر الذي سيساعد على إيجاد المزيد من فرص العمل للأعداد الكبيرة من السكان العاطلين عن العمل. وخلال الزيارة التي أجريتها في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٢، حضرت إطلاق الاتفاق العالمي في يانغون. ومع إنشاء شبكة وطنية وإقليمية من المجموعات المسؤولة في مجال الأعمال التجارية والأعمال الحرة في ميانمار، يتوقع أن يؤدي ذلك إلى إقامة وترسيخ علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي تكون ذات فائدة متبادلة وتتسم بالمسؤولية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذا مجال يستلزم إصلاحا تشريعيًا، فإن حالات التأخير التي أعلنت عنها الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ قوانين منفصلة تتعلق بالاستثمار الأجنبي وإنشاء منطقة اقتصادية خاصة، وهما أمران من المتوقع أن يشجعا تدفق موجات جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، قد عزيت إلى شواغل اتصفت بتحقيق تكافؤ أكبر في الفرص المتاحة للجميع. وفي حين أعلن الرئيس عن هذه التدابير، فهناك أيضا شواغل بشأن ضمان الحماية الكافية للسكان الضعفاء، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الموارد الطبيعية وتخصيص الأراضي، واستخدام الأراضي وحماية المزارعين والصناعة الزراعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تولي

الاستثمارات الجديدة الأولوية لتحسين نوعية الموارد البشرية في البلد من خلال تزويد القوة العاملة بالمهارات التقنية والإدارية اللازمة للمشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي الحديث.

٥٧ - وقد اضطلعت حكومة ميانمار بمسؤوليات هائلة في إطار السعي إلى تحويل الاقتصاد الذي يتسم في الأساس بالمركزية إلى اقتصاد لامركزي يكون موجهًا نحو السوق، وإلى بذل الجهود لضمان نشر ثمار النمو الاقتصادي على نطاق واسع وتقاسمها على قدم المساواة في جميع أنحاء البلد. وسيبذل فريق الأمم المتحدة القطري، بالتشاور مع الجهات المانحة وشركاء التنمية، قصارى جهده، للتواصل مع الحكومة وغيرها من الجهات المعنية في البلد. واعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دورته السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، مقرراً طلب فيه تقديم مشروع برنامج قطري للنظر فيه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي حين ستسعى الأمم المتحدة إلى تقديم المشورة والخبرة التقنية حسب الحاجة لكفالة تنسيق جهود المضي قدماً في دعم الإصلاحات، فسوف تحترم تماماً مبدأ تولى الجهات الوطنية زمام الأمور في معالجة الهدف المتمثل في تحسين سبل العيش والمستويات الاجتماعية والاقتصادية لسكان البلد.

٥٨ - ومن المرجح أن تمثل الفترة الممتدة من الآن حتى تولى ميانمار رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٤ والانتخابات العامة القادمة في عام ٢٠١٥، اختبارات لقدرات الحكومة على مختلف الجبهات. وبينما ستكون القيادة والحكومة مسؤولتين عن تحقيق التوقعات، فهما أيضاً بحاجة إلى تشجيع ودعم المجتمع الدولي. وفي أوائل عام ٢٠١٢، وضعتُ برنامج عمل لفترة ولايتي الثانية، حددتُ فيه خمسة ضرورات وفرص لجميع الأجيال. وأتطلع إلى استمرار تعامل الأمم المتحدة مع ميانمار في ذلك الصدد. وفي ضوء التطور الذي يشهده البلد من حيث انتقاله إلى الديمقراطية وجهوده الرامية إلى تحقيق مصالحة وطنية عريضة القاعدة وتعزيز إطار حقوق الإنسان، سيتاح للجمعية العامة فرصة تقييم التطورات الأخيرة مما يمكنها من أن تقرر أفضل الطرق لتشجيع إحراز التقدم. وفيما أعرب عن تقديري لمستشاري الخاص، فيجاي نامبيار، أود أن أشدد على اقتناعي الشخصي القوي بأن المشاركة المباشرة والبناءة هي أفضل طريقة لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين جميع الأطراف المعنية في ميانمار ومع المجتمع الدولي. وإن الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة العمل في المستقبل في ذلك الاتجاه على غرار ما قامت به في الماضي.